

أثر الضغوط التضخمية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر في الفترة 2000-2019

The Impact of inflationary pressures on public spending policy in Algeria in the period 2000-2019

بسمة حشوف^{1*} ، عقبة سحنون²

¹ جامعة الأمير عبد القادر كلية الشريعة والاقتصاد (قسنطينة)، hachoufbesma1992@gmail.com

² جامعة الأمير عبد القادر كلية الشريعة والاقتصاد (قسنطينة) ، s.okba@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/07 ؛ تاريخ المراجعة: 2022/10/10؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: تعتبر تأثيرات الضغوط التضخمية من الدراسات الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير، سواء من طرف السلطات النقدية أو من طرف الباحثين الاقتصاديين خصوصا في الآونة الأخيرة، لذا ارتأينا من خلال ورقتنا البحثية هاته تسليط الضوء على كيفية تأثير الضغوط التضخمية خاصة على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، وسعيا لمعرفة ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد مفاهيم التضخم وكذا النفقات العامة، وعلى المنهج التحليلي للإلمام بأسباب الضغوط التضخمية في الجزائر، وعلى المنهج القياسي باستخدام برنامج الSPSS والذي توصلنا من خلاله على أنه هناك علاقة قوية بين الإنفاق العام وكل من الكتلة النقدية ومعدلات التضخم، أي أن التغيرات التي تحدث في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم تؤثر بطريقة مباشرة على التغيرات الحادثة في الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: تضخم، ضغوط تضخمية، إنفاق عام.

تصنيف JEL : E31 ؛ H5

Abstract: The effects of inflationary pressures are among the economic studies that have received considerable attention both from monetary authorities and, more recently, from economic researchers. So we thought, through our research paper, to highlight how inflationary pressures affect, in particular, Algeria's public spending policy. In order to find out, we have relied on the descriptive approach to defining the concepts of inflation as well as public expenditure, on the analytical approach to understanding the causes of inflationary pressures in Algeria and on the standard approach using the spss programme, through which we have concluded that there is a strong relationship between public spending and both the monetary mass and inflation rates, that is, changes in the monetary mass and inflation rates directly affect changes in public spending.

Keywords: inflation ; inflationary pressures ; public spending.

Jel Classification Codes : E31 ; H5

I- تمهيد :

أدت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 إلى العديد من الإختلالات الاقتصادية والهيكلية في العالم مما أدى إلى تغيرات في الفكر الاقتصادي، فبرز المفكر الاقتصادي جون كينز الذي أعطى للحكومة مسؤولية التحكم في إدارة الاقتصاد من خلال سياسة نقدية وسياسة مالية تهتم بالإنفاق العام والضرائب وركز على الإنفاق العام واعتبره من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، وباعتبار أن كل من السياسة المالية والنقدية تدخل ضمن السياسات الاقتصادية للدولة فإن الجزائر تسعى كباقي دول العالم إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق كل من السياسات المالية كالسياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، والسياسات النقدية التي ترمي لتحقيق استقرار نسبي في المستويات العامة للأسعار وذلك من أجل محاربة ظاهرة التضخم كونها من أبرز المشاكل الاقتصادية التي يسعى البنك المركزي إلى الحد من آثار تقلبات معدلاتها وكبح ضغوطاتها التي تحدث اختلالات على مستوى جل المؤشرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على النمو الاقتصادي.

لهذا نجد أن الضغوط التضخمية أخذت حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية سواء من طرف الحكومة والسلطة النقدية أو من طرف الخبراء والمفكرين الاقتصاديين .

وبناء على ما سبق ذكره يمكن وضع إشكالية دراستنا كالتالي :

ما مدى تأثير الضغوط التضخمية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر في الفترة 2000-2019؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات التالية:

ما هي أسباب الضغوط التضخمية وكيف يمكن قياسها؟

كيف يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر؟

هل توجد علاقة مباشرة بين معدلات التضخم والإنفاق العام في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يقتضي الأمر أن نضع مجموعة من الفرضيات :

- المسبب الرئيسي للضغوط التضخمية هو عدم كفاءة السياسة النقدية.
- لا توجد علاقة مباشرة بين معدلات التضخم والإنفاق العام في الجزائر .

و من أجل التحقق من ذلك ارتأينا الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي في دراستنا النظرية وبالمنهج القياسي بالاعتماد على برنامج الSPSS في الجانب التطبيقي.

وفي ورقتنا البحثية هاته اعتمدنا على بعض من الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة قرينعي ربيحة، تحت عنوان أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1986-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، نوقشت سنة 2019، حاولت الباحثة في هذه الدراسة قياس أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، من خلال تسليط الضوء على الإمكانيات البترولية في الجزائر ومدى أهميتها في بناء الاقتصاد الجزائري، ومعرفة الآثار الاقتصادية التي تخلفها تقلبات

أسعار البترول على الإنفاق العام في الجزائر على المدى القصير والطويل، وذلك من خلال جانب نظري اعتمدت فيه على المنهج التاريخي والوصفي لتعرض للمفاهيم النظرية المتعلقة بكل من النفقات العامة والبترول وتطورات أسعاره، وجانب تطبيقي اعتمدت فيه على المنهج التحليلي والقياسي مستعملة اختبارات إحصائية وقياسية لفهم العلاقة بين المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الإنفاق العام في الجزائر والتي تم تحديدها في كل من أسعار البترول والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة، وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج منها أن الدراسة القياسية أثبتت وجود ارتباط قوي بين أسعار البترول والنتائج المحلي الإجمالي، فحسب تطور أسعار البترول يتحدد مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يؤدي إلى توجيه الإنفاق العام سواء إلى التوسع أو الانكماش، كما توصلت الباحثة إلى أن الدولة تعتمد على مداخيل البترول في تمويل عجز الموازنة العامة، حيث أنه عند انخفاض أسعار البترول لجأت الدولة إلى التمويل غير التقليدي كبديل عن مداخيل البترول وهو ما ساهم في إحداث ضغوط تضخمية.

-دراسة طلحة محمد، تحت عنوان قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، نوقشت سنة 2019، هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على مستوى كل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف، وسعيا لتحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لاستعراض مفاهيم ظاهرة التضخم ومتغيرات النمو الاقتصادي وسعر الصرف، والمنهج التحليلي والقياسي مستخدما منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، كما استخدم اختبار جوهانسن من خلال اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من مؤشر التضخم نحو الناتج الداخلي الخام، وكذا من مؤشر سعر الصرف نحو كل من مؤشر التضخم والناتج الداخلي الخام، وأيضا أكدت الدراسة على وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، التضخم.

-دراسة هواري علي، شبيبي عبد الرحيم، تحت عنوان دراسة تحليلية وقياسية للضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017، مقال منشور بمجلة مجاميع المعرفة المجلد 06 العدد 01 أبريل 2020، جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على تحليل وقياس الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، وذلك باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي قدمه Pesaran et al (2001)، وأيضا برنامج Eviews9، وتوصل الباحثان إلى أنه من أهم العوامل المسببة في خلق الضغوط التضخمية في الجزائر سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاعتماد على قطاع المحروقات للحصول على العوائد المالية، وكذا التضخم المستورد، حيث أثبتت الدراسة على أنه كل من العوامل السابقة على علاقة عكسية مع معدل التضخم في المدى القصير والطويل.

1.I- العناصر الأساسية لمفهوم التضخم:

أ- مفهوم التضخم:

لقد تعددت محاولات وضع تعريف واحد للتضخم تحظى بالقبول العام من طرف المفكرين الاقتصاديين، حتى كاد يصبح له تعريف عند كل مدرسة اقتصادية، إن معظم التعريفات الخاصة بالتضخم بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود المعتمدة من طرف الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، وهذا نظرا لبساطة هذه النظرية حيث عرف التضخم " بأنه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار " (مرايط، 2018/2017، صفحة 3) وبأن أي تغير في عرض النقد يؤدي إلى تغير مماثل وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار

مما يؤدي إلى تضخم نقدي، إلا أن الظروف الاقتصادية التي سادت في الكساد الاقتصادي الكبير أدت إلى زيادة كمية النقود دون زيادة المستوى العام للأسعار لذا برزت النظرية الكينزية بقيادة المفكر الاقتصادي "كينز"¹ الذي لجأ إلى دراسة تقلبات العرض الكلي والطلب الكلي في تفسير هذه الظاهرة، كما ظهرت نظرية العلاقة بين الادخار والاستثمار للمدرسة السويدية² التي أعطت أهمية للتوقعات في التحليل النقدي للتضخم حيث ترى هذه الأخيرة أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، ونظرية تضخم التكاليف على إثر منحني (Philips) الذي يمثل الإطار النظري للمقايضة بين البطالة والتضخم (الدباغ وآل زيارة، صفحة 30)، كما تم تقديم الكثير من التعاريف للتضخم نذكر منها :

- A.C. Pigou: " حالة التضخم تتوفر عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج (ميهوب و بركان، 2017، صفحة 3).

- تعريف بيرو: "التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات" (بلعوز، 2006، صفحة 141).

- تعريف Emele James: "التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض" (سليمان، 2002، صفحة 37) و هو التعريف الذي اعتمده العديد من الاقتصاديين.

- يمكن تعريف التضخم انطلاقاً من أسبابه وآثاره، فمن خلال أسبابه يمكن تعريف التضخم بوصفه ظاهرة نقدية وأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود (من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان) أو من خلال الطلب على النقود) والتي تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار، كما يمكن تعريفه من خلال آثاره بوصفه ظاهرة سلبية باعتباره ناتج عن حركة دائمة يرتفع من خلالها المستوى العام للأسعار بغض النظر عن أسباب هذا الارتفاع (الدباغ وآل زيارة، صفحة 27).

إلا أنه رغم اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين كل على حسب تياراتهم الفكرية وحسب المدارس التي ينتمون إليها إلا أن المعنى السائد هو الارتفاع غير الطبيعي للأسعار.

ب-أسباب التضخم:

يحدث التضخم نتيجة تفاعل الضغوط التضخمية التي ترجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها:

1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب: يوجد عدة عوامل تحفز ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن أهمها مايلي:

¹ -جون مينارد كينز John Maynard Keynes : « 1883 - 1946 » مينارد كينز اقتصادي إنجليزي ساهم أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي، يُعتبر جون أحد أكثر الاقتصاديين نفوذاً في القرن العشرين، وهو باني اللبنة الأساسية لمدرسة اقتصادية كثيرة التفرعات عُرفت فيما بعد بالاقتصاد الكينزي.

² -المدرسة السويدية: مدرسة ستوكهولم هي مدرسة فكر اقتصادي، كانت مدرسة ستوكهولم تبني أفكار جون مينارد كينز، ولكن بشكل مستقل، وتأتي إلى نفس الاستنتاجات في الاقتصاد الكلي ونظريات العرض والطلب مثل المدرسة الكينزية، أما كانت مستوحاة من أعمال كنوت ويكسيل، وهو اقتصادي سويدي شهير في السنوات الأولى من القرن العشرين.

-زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل ويعتبر ذلك سبب من أسباب التضخم لأن هناك فائض في الطلب مع عرض ثابت من المنتجات والسلع في ظل التشغيل الكامل (طلحة، 2018/2019، صفحة 30).

-قيام الدولة بإصدار المزيد من الأوراق النقدية: تلجأ الدولة ذات الموارد المحدودة إلى الإصدار النقدي لمعالجة العجز في ميزانيتها، مما يشكل دخولا نقديا إضافية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فينعكس ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار (عرموش، 2014/2013، صفحة 15).

-العوامل النفسية والتوقعات: تعد من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال وظهور التضخم، إذ أن الحالة النفسية للأفراد لها اثر فعال في التنبؤات كتوقع ارتفاع الأسعار في المستقبل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار (طلحة، 2018/2019، صفحة 31).

2-التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف: ينصب الاهتمام هنا على تحليل جانب العرض أكثر من تحليل جانب الطلب، حيث يلجأ المنتجون لزيادة المستوى العام للأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج (الناجمة مثلا من طلب العمال من خلال النقابات العمالية إلى زيادة الأجور) والحفاظ على نسبة الربح العالية.

3-نظرية التضخم الهيكلية: تفسر هذه النظرية معدل التضخم الذي يصيب الدول النامية الساعية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويحدث هذا التضخم نتيجة الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي (عرموش، 2014/2013، صفحة 14).

I.2- أسباب الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري:

من بين العوامل التي تولد الضغوط التضخمية في الجزائر مايلي:

-الطلب المحلي الداخلي: يعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من بين أهم العوامل التي تولد الضغوط التضخمية في الجزائر كما يعتبر قطاع الأجراء العنصر الأكثر بروزا في استهلاك السلع والخدمات في الاقتصاد الجزائري (هوارى و شبي، 2020، صفحة 30).

-السياسة النقدية: يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي الذي يعمل على التحكم في عرض النقود بمختلف الوسائل والأدوات وتكييفها مع مستوى النشاط الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. وإن تحقيق الاستقرار في الأسعار هو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى احتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (ديش، 2018/2017، صفحة 37).

عدم كفاءة السياسة النقدية في توحيه الإصدار النقدي نحو الاستثمار أو نحو الإستهلاك الصناعي الوسيط.

قبل التعرض لتطور الكتلة النقدية والمضاعف النقدي يجدر بالذكر تحديد مفاهيم كل من الكتلة النقدية M2 والمضاعف النقدي المتعلق بها كالآتي:

تعريف الكتلة النقدية: هي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تحدد من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

تتألف الكتلة النقدية من عدد من العناصر هي:

الفوريات النقدية ويرمز إليها بM1 وتتألف من مجموعة وسائل الدفع: الأوراق النقدية، العملة المعدنية، الودائع الموجودة في البنوك والمؤسسات المالية، وفي الخزينة العامة، إضافة إلى الشيكات البريدية وصناديق الادخار .

التوظيفات السائلة أو لأجل قصير ويرمز إليها بالرمز M2: وتتألف هذه التوظيفات مما يوضع في البنوك على أساس دفتر توفير، ومن ودائع إلى أجل تديرها البنوك أو الخزينة، ومن سندات تصدرها البنوك أو الدولة، وتتألف كذلك من توظيفات الادخار. شبه العملة وهي عبارة عن الودائع لأجل، ويرمز لها بm3 (الكتلة النقدية).

تعريف المضاعف النقدي:

يعرف المضاعف النقدي على أنه المعامل الرقمي الذي يوضح مقدار التغير في العرض النقدي عن التغير في عناصر القاعدة النقدية، يعتمد المضاعف النقدي على نسبتين هما: نسبة الاحتياطي المطلوب، نسبة التداول (لونيس، 2010/2011، صفحة 114).

سنحاول إدراج الإحصائيات المتعلقة بهما من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تطور الكتلة النقدية والمضاعف النقدي خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكتلة النقدية M2	2022,50	2473,50	2901,58	3299,50	3644,40	4070,50	4827,60	5994,60	6956,00
المضاعف النقدي	3,70	3,20	3,40	2,90	3,20	3,50	3,60	3,50	3,60
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكتلة النقدية M2	7178,70	8220,70	9929,20	11015,10	11941,50	13663,90	13704,50	13816,30	14974,60
المضاعف النقدي	3,20	3,20	3,20	3,00	2,90	2,90	2,60	2,55	2,40
السنوات	2018	سبتمبر 2019							
الكتلة النقدية M2	16636,70	17314,50							
المضاعف النقدي	2,68	2,55							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

-تقارير بنك الجزائر 2000 ، 2005 ، 2010 ، 2015 ، 2019 الموقع: www. Bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم الكتلة النقدية في تزايد مستمر، حيث أنها اتجهت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 17314.5 مليار دينار سنة 2019 لكنها متزايدة بنسب متفاوتة بين السنوات، نأخذ على سبيل المثال سنة 2017 ، حيث بلغت الكتلة النقدية في 2017 قيمة 14974.6 مليار دينار أي تزايدت بنسبة 8.3 بالمائة في 2017 مقابل تزايد 2016، وهذا يعود إلى دخول التمويل غير التقليدي الذي شرع له قانون 17-10 قيد التنفيذ، أما بالنسبة لقيم المضاعف النقدي فنلاحظ أن قيمه متقاربة إلى حد ما وهذا راجع لارتفاع كل من الكتلة النقدية وكذا ارتفاع قيم القاعدة النقدية أيضا.

-بالإضافة إلى عوامل أخرى منها: تغيرات سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة المحلية ، التضخم المستورد (هوارى و شبي، 2020، الصفحات 32-33).

وسنحاول التطرق إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة 2000-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول (02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدينار/الدولار	75,30	77,20	79,70	77,40	72,10	73,30	72,60	69,20	64,60
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدينار/الدولار	72,60	74,40	76,05	78,10	78,15	78,90	106,50	110,50	114,90
السنوات	2018	سبتمبر 2019							
الدينار/الدولار	118,29	120,44							

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

-تقارير بنك الجزائر 2000 ، 2005 ، 2010 ، 2015 ، 2019 الموقع: www. Bank-of-algeria.dz

بناء على معطيات الجدول يتضح أن قيمة الدينار الجزائري عرفت ارتفاعا مستمرا مقابل الدولار من 2000 إلى 2008، حيث انتقلت من 75.3 دج مقابل 1 دولار إلى 64.6 دج مقابل 1 دولار، ثم ما لبث أن عرفت انخفاضا سنة 2009 و استمرت في الإنخفاض، إذ انتقلت من 72.6 دج/دولار سنة 2009 إلى 120.44 دج/دولار.

3.I- تطور معدل التضخم في الجزائر: يمكننا أن نقدم تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019 من خلال الجدول الموالي:

الجدول (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدلات التضخم %	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم %	5,7	3,9	4,52	8,89	3,29	2,92	4,78	6,39	5,59
السنوات	2018	2019							
معدلات التضخم %	4,27	2,0							

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر 2014,2016,2019 على الموقع: www. Bank-of-algeria.dz-بيانات الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: www. ons.dz

-banque mondiale sur le site : <http://www.BanqueMondiale.org>

الفترة 2001-2010: من خلال الجدول نلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية ولكنها أقل حدة من سنوات التسعينيات، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 4.2 بالمئة سنة 2001 وهذا راجع لارتفاع نمو الكتلة النقدية المسجل خلال تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبقيت نسب معدلات تضخم في تدبذب، إلى أن ارتفعت في سنوات 2008 و 2009 ارتفاعا نسبيا وذلك راجع أساسا إلى التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي.

الفترة 2010-2016: شهدت معدلات التضخم انخفاضا في سنة 2010 حيث قدر ب 3,9 % ويرجع هذا إلى التباطؤ الملحوظ في وتيرة ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجات الفلاحية، ثم ليرتفع مرة أخرى في سنة 2011 حيث بلغ 4.52 % ثم 8.9 %

سنة 2012، وذلك بسبب تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، لكن سرعان ما عرف معدل التضخم انخفاضا في سنة 2013 و2014 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، ولكن سرعان ما ارتفع مرة أخرى في سنة 2015 ليلعب قيمة 4,1% ثم 6.39% سنة 2016 وهذا بسبب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في البلاد. الفترة 2017-2019: عرف معدل التضخم انخفاضا ملموسا بعد سنة 2017 إلى أن وصل إلى نسبة 2.0% في سنة 2019 ويعد هذا مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي .

معايير الكشف عن الضغوط التضخمية : توجد 03 معايير للكشف عن الضغوط التضخمية وهي:

- معيار الاستقرار النقدي: يقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم، يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن زيادة كمية النقود لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام تؤدي إلى اختلال بين الإنفاق والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات مما يساعد على ظهور التضخم، يكتب بالشكل التالي:

$$B=(\Delta M / M) -(\Delta Y/Y)$$

يعبر هذا المعامل عن مقدار الفرق بين عرض النقد الذي يمثل جانب الطلب وبين الناتج الوطني الحقيقي الذي يمثل جانب العرض الحقيقي على السلع والخدمات، فإذا كانت إشارة معامل الاستقرار النقدي موجبة، فإن ذلك يدل على أن الطلب على السلع والخدمات قد فاق العرض الكلي لها، مما يعني أن هناك ضغوط تضخمية في الاقتصاد، والعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة حيث يحدث في هذه الحالة انكماش، وترجع حدة التضخم أو الانكماش إلى بعد قيمته من الصفر، فإذا كانت إشارة المعامل موجبة وبعيدة من الصفر فهذا يدل على حالة تضخمية حادة، وبالعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة وبعيدة من الصفر فإنها تدل على حالة انكماش حادة (بن دقفل، 2020، صفحة 108).

- معيار الفائض في الطلب الكلي: يستند هذا المعيار على الأطروحات الكينزية في ما يخص الطلب الفعال، والتي ترى أنه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج فإن فائض الطلب يمارس أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار، يعتمد على هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية وفق المعادلة التالية: $D_x=(C+Cg+I+X-M)-Y$: إجمالي فائض الطلب، C : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية، I: الاستثمار بالأسعار الجارية، X-M: الفرق بين حجم الصادرات وحجم الواردات، Y: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. تظهر هنا الفجوة التضخمية إذا زاد الطلب الفعال عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مرباط، 2017/2018، صفحة 11).

- معيار الفائض في العرض النقدي: يركز التحليل حسب هذا المعيار على الاتجاهات الحديثة للنظرية الكمية، والفجوة التضخمية تشكل الفارق بين الزيادة في حجم الكمية المعروضة من النقود والطلب عليها بأسعار ثابتة، وبالتالي ينشأ لدينا عنصر التغير في مخزون النقد والتغيير في الطلب على النقد (شادي و ضيف، 2020، صفحة 158).

وسائل التحكم في التضخم: هناك العديد من الوسائل التي تعتمد عليها الدول من أجل التحكم في مستويات التضخم بغية كبح الآثار السلبية للضغوط التضخمية ونذكر من بينها:

1- السياسة النقدية: إن من أهم الأهداف الداخلية للسياسة النقدية تحقيق نوع من الاستقرار النقدي، إحكام الرقابة على التضخم فإذا كانت الضغوط التضخمية بارزة في الاقتصاد يسارع البنك المركزي إلى اتخاذ التدابير لامتنصاص السيولة الزائدة، وإذا كان الاقتصاد به بوادر

ركود وانكماش يسارع البنك المركزي إلى اتخاذ تدابير من شأنها زيادة السيولة إلى الحد المناسب، ويستخدم في ذلك أساليب كمية وأخرى كيفية

- الأساليب الكمية: تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان دون تمييز وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود

* سعر الفائدة (سعر إعادة الخصم): إذا كان هناك تضخم يرفع البنك المركزي من أسعار الفائدة فتزداد تكلفة الائتمان فترفع البنوك التجارية هذه التكلفة على عملائه، الشيء الذي يدفع المصارف التجارية وعملائها إلى التخفيض من حجم الائتمان، أما إذا كان هناك انكماش فان البنك المركزي يخفض من سعر الفائدة لتشجيع الإقراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

* سياسة السوق المفتوحة: تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية والنقدية، ففي حالة التضخم يقوم ببيع الأوراق المالية بهدف تخفيض السيولة والعكس في حالة الانكماش.

* سياسة الرصيد النقدي: حيث يلزم البنك المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بالإجباري نسبة من الودائع كرسيد نقدي في حساب دائن لديه، وتتغير هذه النسبة ارتفاعا في حالة التضخم وانخفاض في حالة الانكماش

* تحديد حجم الائتمان المقدم بنسبة من رأس المال: يقوم البنك المركزي في هذه السياسة بتحديد حجم الائتمان في المصارف التجارية على أساس نسبة من رأس المال

* تحديد حجم الودائع بنسبة من رأس المال في المصرف: يحتفظ المصرف التجاري لديه بودائع تمثل نسبة معينة من رأس المال وهذا يعمل على تقييد إمكانيات البنك التجاري في التوسع الائتماني.

* تحديد نسب زيادة الأصول: يستخدم البنك المركزي هذه السياسة بهدف تعديل مكونات الكتلة النقدية أو ما يعرف بالمجاميع النقدية وتحقيق التوازن النقدي حسب أنواع النقود ودرجة سيولتها

* استخدام الودائع الحكومية: تزيد الحكومة من حجم ودائعها لدى البنك المركزي في حالة الانكماش والركود بهدف زيادة قدرة المصارف على تمويل الاقتصاد وتخفيض من حجمها في حالات التضخم والتوسع النقدي (سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، 2003، صفحة 118).

-الأساليب النوعية

- السقوف التمويلية: تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية.
- تنظيم القروض الاستهلاكية: وضع حد أقصى من البنك المركزي للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية.
- تخصيص التمويل: وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة.
- الإقناع الأدبي: وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءه (عبد اللاوي، 2007، صفحة 65).

2-السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات المدروسة المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق

الأهداف المرجوة (درواسي، 2006، صفحة 48)، وتمثل أهم أدوات السياسة المالية في:

الرقابة الضريبية:

تعتبر الرقابة الضريبية من أهم الوسائل وأكثرها فعالية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، بالنسبة للإنفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوى الشرائية وذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، وبالتالي التخفيض من حجم الطلب مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض وبالتالي التقليل من التضخم. الرقابة على الإنفاق العام:

يهدف إلى التقليل من النفقات الحكومية وذلك لتقليص العجز في الموازنة العامة الذي يمول في الغالب عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويعتبر هذا التخفيض ناجحا في مواجهة التضخم إذا ما أحسن اختيار أوجه الإنفاق التي يستهدفها وأيضا الوسائل والطرق التي يمكن أن تحقق ذلك (هتهات، 2006، الصفحات 74-75).

I.4- سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

تعريف سياسة الإنفاق العام: تمثل سياسة الإنفاق العام مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال الإنفاق العام لتحقيق أهداف معينة خلال فتره معينه ، حيث للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها والتي يطلق عليها بدستور النفقة العامة، تتمثل في قاعدة المنفعة قاعدة الاقتصاد العدالة في التوزيع وقاعدة الترخيص (سراج، 2018، صفحة 91).

التقسيمات الاقتصادية للنفقات الحكومية: يتم تصنيف الإنفاق العام حسب التقسيم الاقتصادي إلى معيارين الأول هو معيار التأثير في الدخل الوطني والمعياري الثاني هو معيار الجهة الموجهة إليها الإنفاق العام.

1- معيار التأثير في الدخل الوطني: وينقسم إلى فرعين:

- النفقات الحقيقية : وصفت هذه النفقات بالحقيقية لكونها تؤدي بالفعل إلى زيادة الدخل القومي، الدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع أو الخدمات، رؤوس الأموال اللازمة لسير المرافق العامة أو تحقيق وإشباع الحاجات العامة .

- النفقات التحويلية: وتسمى أيضا "النفقات الناقلة" وهي النفقات التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، ذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، أي أنها مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، فهي مجرد إعادة توزيع للدخل القومي من جهة إلى جهة أخرى

2- معيار الجهة الموجه لها الإنفاق: وينقسم بدوره إلى فرعين:

- النفقات الجارية: وتسمى أيضا نفقات التسيير وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، تشمل على نفقات السلع والخدمات ومراتب الموظفين بالإضافة إلى تبادل فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الإطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، كانت تهدف إلى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة.

-النفقات الاستثمارية: وتسمى أيضا نفقات التجهيز وكذلك النفقات الرأسمالية ويشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص

تعتمد الدولة بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق العام الجاري وعلى القروض اللازمة لتمويل الإنفاق العام الاستثماري، كما أنه لمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق العام الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري (سلطاني، 2013-2014، الصفحات 25-27).

تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين رئيسيين نفقات التسيير ونفقات التجهيز

1- نفقات التسيير: وتنقسم إلى أربعة أبواب هي:

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: وتتكون من أقسام هي: دين قابل للاستهلاك، الدين الداخلي، الديون العمومية، فوائد سندات الخزينة... الخ

ب- تخصيصات السلطات العمومية: وتحتوي على النفقات تسيير المؤسسات العمومية والسياسية وغيرها مثل: البرلمان، المجلس الشعبي الوطني، مجلس المحاسبة... الخ

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: يبين مجموع الإعتمادات التي تتوفر بجميع مصالح وسائل التسيير بالموظفين والأدوات.

د- التدخلات العمومية: وتخص هذه النفقات نفقات التحميل والتي توجه للعديد من الأنشطة المتنوعة مثل: النشاط الدولي، النشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي، النشاط الاجتماعي... الخ

إن النفقات المتعلقة بالبواب الأول والثاني تكون مشتركة ولا تتبع وزارة معينة، وتظهر في أسفل الجدول "ب" من قانون المالية للسنة في شكل تكاليف مشتركة، أم النفقات المتعلقة بالبواب الثالث والرابع فتظهر في قانون المالية مقسمة حسب الوزارات بعدما يحدد قانون المالية المبالغ الإجمالية المخصصة لكل وزارة.

2- نفقات التجهيز: وتنقسم نفقات التجهيز في ميزانية الدولة كما يلي:

أ- توزيع نفقات التجهيز حسب العناوين: حسب المادة 35 من القانون 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التجهيز تنفرع إلى ثلاثة أبواب هي: الإعلانات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى بالرأسمال

ب- توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات: قطاع الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، دعم الحصول على سكن، المخططات البلدية للتنمية.

ج- ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والمواد: تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية وفصول و مواد وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار (قريني، 2018-2019، الصفحات 103-108).

وسنحاول استعراض تطورات النفقات العامة بقسميها نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 في

الجدول التالي:

الجدول (06): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000-2019)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة
2000	856.193	321.929	1178.122
2001	963.633	357.395	1321.028
2002	1097.716	452.930	1550.646
2003	1122.761	516.504	1639.265
2004	1250.894	638.036	1888.930
2005	1245.132	806.905	2052.037

2453.014	1015.144	1437.870	2006
3108.669	1434.638	1674.031	2007
4191.053	1973.278	2217.775	2008
4246.334	1946.311	2300.023	2009
4466.940	1807.862	2659.078	2010
5853.6	1974.4	3879.2	2011
7058.256	2275.536	4782.623	2012
6024.158	1892.632	4131.562	2013
6995.855	2501.458	4494.365	2014
7656.387	3039.357	4617.056	2015
7297.5	2711.9	4585.6	2016
7282.6	2605.4	4677.2	2017
7726.3	3078.0	4648.3	2018
8200.1	3245.6	4954.5	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

-الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020، وزارة المالية، على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

خلال فترة الدراسة عرف الإنفاق العام تطورا كبيرا وملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، يمكن أن نقسم هذه الفترة إلى مراحل شهدت العديد من البرامج التنموية وهي كالتالي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع إجمالي النفقات العامة حيث زادت من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 1888.3 مليار دج سنة 2004 وتفسر هذه الزيادة بارتفاع نفقات التسيير التي مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق العام الكلي وهذا راجع إلى ارتفاع الأجور والتحويلات الحكومية بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بإعادة بناء ما خلفه فيضانات 2001، وزلزال 2003 .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

ظل حجم الانفاق العام في تزايد مستمر وبمعدل نمو متزايد حيث ارتفع من 2052.03 مليار دج سنة 2005 إلى 4246.33 مليار دج سنة 2009 وهذا راجع لعمليات بعث النشاطات الاجتماعية وتطوير الموارد البشرية وتحديث البنية التحتية وتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالإضافة إلى دعم المواد الغذائية الأساسية مثل: القمح، الحليب ومشتقاته..

وقد أضيف لبرنامج دعم النمو بعد إقراره برنامجين:

أحدهما خاص بتنمية المناطق الجنوبية والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا إضافة إلى تحويلات حسابات الخزينة والصناديق الإضافية.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

نلاحظ من خلال الجدول وجود ذروة سنة 2012 أين ارتفعت النفقات العامة بحجم لم تشهده في السنوات السابقة حيث وصلت قيمتها إلى 7058.2 مليار دج وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم في تلك السنة من جهة وإلى قرار الحكومة بزيادة الإنفاق لمحاولة شراء السلم الاجتماعي ودعم التنمية المحلية البشرية والبنية التحتية

جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية هي: برنامج التنمية البشرية، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية .

4- برنامج النمو الجديد 2015-2019 :

يتضمن هذا البرنامج عدة محاور أساسية هي: تطوير الاقتصاد الوطني، ترقية وتحسين الخدمة العمومية، تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية، عصنة المنظومة المصرفية والمالية، توسيع وعصنة القطاع الصناعي، تطوير النشاطات الفلاحية، تسيير المنشآت القاعدية وتوزيعها .

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع إجمالي النفقات العامة ولكن بصفة ضئيلة من سنة لأخرى وهذا راجع إلى عدة أسباب منها: مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض أسعار البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي وتخفيض إجمالي النفقات العامة سنة 2016 بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة عن طريق سياسة ترشيد النفقات العامة وذلك من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى ثم ارتفعت أسعار البترول قليلا في السنوات 2017-2019 مما أدى إلى ارتفاع تدريجي للنفقات العامة.

II - الطريقة والأدوات :

من أجل الوصول إلى العلاقة بين الإنفاق العام وكل من الكتلة النقدية والمضاعف النقدي وسعر صرف الدينار/دولار ومعدلات التضخم قمنا بتحليل إحصائي عن طريق برنامج ال spss واعتمدنا على الجدول التالي:

الجدول (07): تطور الإنفاق العام والكتلة النقدية والمضاعف النقدي وسعر صرف الدينار/دولار ومعدلات التضخم في الفترة الممتدة من

2000 إلى 2019

السنوات	الكتلة النقدية M2	إجمالي النفقات العامة	الدينار/الدولار	معدلات التضخم %	المضاعف النقدي
2000	2022,50	1178.122	75,30	0,3	3,70
2001	2473,50	1321.028	77,20	4,2	3,20
2002	2901,58	1550.646	79,70	1,4	3,40
2003	3299,50	1639.265	77,40	4,3	2,90
2004	3644,40	1888.930	72,10	4	3,20
2005	4070,50	2052.037	73,30	1,4	3,50
2006	4827,60	2453.014	72,60	2,3	3,60
2007	5994,60	3108.669	69,20	3,7	3,50
2008	6956,00	4191.053	64,60	4,9	3,60
2009	7178,70	4246.334	72,60	5,7	3,20
2010	8220,70	4466.940	74,40	3,9	3,20
2011	9929,20	5853.6	76,05	4,52	3,20
2012	11015,10	7058.256	78,10	8,89	3,00
2013	11941,50	6024.158	78,15	3,29	2,90
2014	13663,90	6995.855	78,90	2,92	2,90
2015	13704,50	7656.387	106,50	4,78	2,60

2,55	6,39	110,50	7297.5	13816,30	2016
2,40	5,59	114,90	7282.6	14974,60	2017
2,68	4,27	118,29	7726.3	16636,70	2018
2,55	2.0	120,44	8200.1	17314,50	مارس 2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجداول السابقة

من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي اعتبرت فيه متغيرات (الكتلة النقدية ، المضاعف النقدي، سعر الصرف ،معدل التضخم ،فترة الدراسة) كمتغيرات مستقلة، ومتغير الإنفاق العام كمتغير تابع، واستخلصنا منه المعلومات الموالية.

III- النتائج ومناقشتها :

بعد استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع متغير الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة متغيرات الكتلة النقدية ، المضاعف النقدي، سعر الصرف ،معدل التضخم ،فترة الدراسة ، يمكننا عرض النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (08): النتائج المستخلصة من اختبار الانحدار الخطي

t	B	Sig	F	R ² معامل التحديد	Rمعامل الارتباط	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
5.16	0.646	0.000	213.367	0.987	0.994	الكتلة النقدية	الانفاق العام
1.24	603.903					المضاعف النقدي	
-1.08	-10.381					سعر الصرف	
3.7	199.703					معدل التضخم	
-0.9	-98.518					فترة الدراسة	

المصدر: من إعداد الباحثين بتصرف بالاستعانة بمخرجات برنامج الspss.

تظهر نتائج نموذج الانحدار أن النموذج معنوي لأن القيمة الحقيقية اقل من القيمة الجدولية 5% مما يدل أن احتمال الخطأ يؤول إلى 0 %، كما بينت النتائج أن 98 % من التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام سببها المتغيرات المستقلة وذلك بالنظر إلى معامل التحديد R² وإن الـ 1.2% المتبقي راجع لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وتمكننا من كتابة معادلة الإنفاق العام المتوقعة كما يلي:

$$\hat{y} = -1766.724 + 0.646x_1 + 603.903x_2 - 10.381x_3 + 199.703x_4 - 98.518x_5$$

لدينا t المحسوبة هي 2.33، وبما أن t الكتلة النقدية ومعدل التضخم أكبر من t المحسوبة، وأن قيمة B التي توضح العلاقة بين الإنفاق العام وكل من معدل التضخم والكتلة النقدية كانت ذات دلالة إحصائية.

فإننا نستنتج أن: معدلات التضخم والكتلة النقدية جاءت معنوية ، حيث يمكننا القول انه كلما زادت الكتلة النقدية بمقدار واحد زاد الإنفاق العام بمقدار 0.64 وحدة وتأخذ على سبيل المثال سنة 2018 أين زاد الإصدار النقدي بسبب اعتماد البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية لـ 2015-2019، وبسبب إصدار قانون 10-17 الذي شرّع لإصدار نقدي جديد من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية مما أدى إلى زيادة في الكتلة النقدية وزيادة في الإنفاق العام وهذا ما يؤكد النتيجة التي توصلنا إليها إحصائيا .

لكن بقية العلاقات جاءت مبهمة فمنها التي أتت قيم ال B كبيرة جدا ومنها التي أتت سالبة مثل سعر الصرف وهذا يدل مبدئيا على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والإنفاق العام

لذا قررنا أن نحذف هذه المتغيرات الأخيرة التي أتت غير معنوية ونضع نموذج جديد يحتوي على القيم المعنوية فاعتبرنا الإنفاق العام متغير تابع والكتلة النقدية ومعدلات التضخم متغيرات مستقلة واستخرجنا المعادلة التالية:

$$\hat{y} = -177.341 + 0.46x_1 + 179.21x_2$$

IV- الخلاصة:

أدى وجود ارتفاع في معدلات التضخم خاصة بعد سنة 2008 إلى وجود ضغوط تضخمية ناتجة عن ضخ السيولة في الاقتصاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية مما أباح لسياسة التمويل غير التقليدي الذي نتج عنه زيادة في الإصدارات النقدية غير مبررة، وإلى تزايد عمليات الاستهلاك التي لم يقابلها عرض أو إنتاج.

وضمن تأثيرات هذه الضغوط التضخمية عملت الجزائر في ظل سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي لتطبيق واعتماد سياسة الإنفاق العام باتجاهها الانكماشية والتوسعي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية، وقد تم التوصل من خلال بحثنا الى العديد من النتائج من بينها:

- تعد السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية والإفراط في الإصدار النقدي دون رقابة من أهم العوامل التي تسبب وتولد الضغوط التضخمية.

- تؤثر الضغوط التضخمية على العديد من المؤشرات الاقتصادية لذا تعتمد الدولة على العديد من الوسائل للتحكم في مستويات التضخم والتي من بينها الأساليب الكمية والنوعية للسياسة النقدية وذلك عن طريق اهتمامها بالجانب النقدي لمراقبة كمية النقد في التداول والحد من الإصدارات والتوسعات النقدية غير المراقبة التي ترفع من معدلات التضخم.

- أثبتت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لاختبار الانحدار الخطي من برنامج الSPSS أن هناك ارتباط وعلاقة قوية بين الإنفاق العام وكل من الكتلة النقدية ومعدلات التضخم، أي أن التغيرات التي تحدث في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم تؤثر بطريقة مباشرة على التغيرات الحادثة في الإنفاق العام وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى وينفي الفرضية الثانية.

على ضوء النتائج المتوصل إليها، سنحاول تقديم بعض الاقتراحات متمثلة فيما يلي:

- من اجل تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي يجب على الدولة أن تهتم بكل من الجانب النقدي والجانب المالي الذي يتم عن طريق الرقابة الضريبية والرقابة على الإنفاق العام التي تعنى بمراقبة حجم الإنفاق العام وتنظيمه.

- بما أن الإصدار النقدي يعتبر من أهم أسباب الضغوط التضخمية يجب على السلطات النقدية أن تحاول تفادي اختيار التمويل غير التقليدي كحل للأزمات التي تمر بها الجزائر بل عليها العمل على تنويع مصادر التمويل والتقليل من الاعتماد المفرط على إيرادات قطاع المحروقات.

كتكميل لهذه الدراسة نقترح على الباحثين الآخرين أن يواصلوا في نفس السياق مع تتبع المؤشرات سنويا، فقد تميزت فترة دراستنا بوجود العديد من الأزمات، ويمكن اقتراح مواضيع تربط بين أداة أو أدوات السياسة النقدية مع أداة من أدوات السياسة المالية مثل احتياطي القانوني كيف يؤثر على كبح النفقات العامة... إلخ.

- المراجع:

- إكن لوينس. (2010/2011). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009. ملكرة ماجستير . جامعة الجزائر.
الكتلة النقدية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 06 2020، من <https://ar.wikipedia.org>.

- المسعود درواسي. (2006). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي بالجزائر 1990-2004. مذكره دكتوراه . جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . بلعوز بن علي. (2006). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية. بن عكون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن علي بلعوز. (2006). محاضرات في النظريات و السياسات النقدية (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حكمت عبد الرزاق الدباغ، و كمال عبد حامد آل زيارة. (بلا تاريخ). ظاهرة التضخم النقدي في العراق و انعكاساتها الاقتصادية. أهل البيت (العدد الثاني عشر).
- ربحية قرينعي. (2018-2019). أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986-2016). مذكره دكتوراه . جامعة زيان عاشور الجلفة.
- ساعد مرابط. (2017/2018). التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر. مذكره دكتوراه . جامعة فرحات عباس سطيف-1.
- سعيد همتات. (2006). دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر . مذكره ماجستير . جامعة ورقلة .
- علي هواري، و عبد الرحيم شبيبي. (2020). دراسة تحليلية و قياسية للضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017. مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06 (عدد 01/ لشهر أفريل 2020).
- فاطيمة الزهراء ديش. (2017/2018). دور السياسة النقدية و المالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو . مذكره دكتوراه . تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- كمال بن دقفل. (2020). تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. *Revue des Réformes Economiques et Intégration EN*. 14 (العدد 01).
- لارا عرموش. (2013/2014). تأثير معدل التضخم في عوائد الأسهم. مذكره ماجستير . جامعة دمشق الجمهورية العربية السورية.
- مجدي عبد الفتاح سليمان. (2002). علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام. القاهرة: دار غريب.
- محمد الأمين كعاسي، و عبد الغاني دادن. (2002). تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية: حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين (1970-2000). مجلة الباحث (العدد 01).
- محمد طلحة. (2018/2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017. مذكره دكتوراه . تلمسان ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر.
- محمود سحنون. (2003). الاقتصاد النقدي و المصرفي. قسنطينة: بهاء الدين للنشر و التوزيع.
- مرابط ساعد. (2017/2018). التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر. مذكره دكتوراه . جامعة فرحات عباس سطيف-1.
- مسعود ميهوب، و يوسف بركان. (جوان، 2017). محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2014. مجلة دراسات و أبحاث (العدد 27 الجزء الثاني).
- مفيدة عبد اللاوي. (2007). محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية.
- نور الدين شادي، و أحمد ضيف. (2020). سياسة استهداف التضخم في الجزائر و مدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، 13 (01).
- هاجر سلطاني. (2013-2014). سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة . مذكره ماجستير . جامعة فرحات عباس سطيف.
- وهيبة سراج. (2018). دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية / قسم العلوم الاقتصادية و القانونية جامعة حيسية بن بوعلوي الشلف (العدد 19 جانفي 2018).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بسمه حشوف ، عقبة سحنون (2022)، أثر الضغوط التضخمية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07 (العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 137-152.

